



مَهْرُ الزَّوْجَاتِ

بين الشريعة والعادات

الدكتور

سيف بن راشد الجابري

مدير إدارة البحوث

اخراج
نايل بدوي آدم

مراجعة وتصحيح
محمد سعد خلف الله

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي
إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ + فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +

الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي

www.iacad.gov.ae mail@iacad.ae

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ
نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ
فَنَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾

(سورة النساء: ٤).

افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فيسر «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري
بديي - إدارة البحوث» أن تقدم إصدارها الجديد «مهر
الزوجات بين الشريعة والعادات» لجمهور القراء من
السادة الباحثين والمتقنين والمتطلعين إلى المعرفة.

وهذا الكتاب يعد دعوة للمجتمع إلى إعادة الصورة
الصحيحة لمفهوم مهر الزوجات ونبد العادات السيئة
التي صعبت أمر الحلال، وخرجت بمفهوم المهر عن كونه
دلالة رمزية لتقدير المرأة والصدق في طلب الارتباط بها إلى
المعاني المادية الصرفة فكانت المغالاة والمباهاة في المهور.

ويحاول هذا الكتاب بيان هدي الإسلام في تيسير
أمر الزواج وعدم التكلف فيه، تحقيقاً لمقاصد الشريعة من

الحفاظ على دين المسلمين ونسلهم وأمنهم واستقرارهم .
وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشكر
والدعاء لأسرة آل مكتوم حفظها الله تعالى التي تحب
العلم وأهله، وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز
وإقدام، وفي مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن
راشد بن سعيد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس
مجلس الوزراء، حاكم دبي الذي يشيد مجتمع المعرفة،
ويرعى البحث العلمي ويشجع أصحابه وطلابه.

راجين من العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن
يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفق إلى مزيد من العطاء
على درب التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَّى اللهُ
عَلَى النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْخَاتَمِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

مدير إدارة البحوث

تقديم

أصبحت الثقافة الأسيوية مطلباً ملحاً في حياتنا المعاصرة بعد أن تداخلت وتنوعت الثقافات المختلفة على أرض إماراتنا الحبيبة، بل عبر سمائها من خلال الفضائيات والإنترنت وثورة التكنولوجيا في وسائل الاتصالات.

وما من أحد يستطيع مواجهة الهجمة الشرسة على ثقافتنا العربية والإسلامية إلا بالتسلح بالإيمان بالله والإخلاص للوطن والعمل وفق عاداتنا وتقاليدنا الراسخة والنابعة من أصالة ديننا الإسلامي الحنيف، ولا أحد ينكر فائدة الانفتاح على العالم للتعرف على الحضارات والثقافات

المختلفة، وبالمقابل أيضاً لا يستطيع أحد أن ينكر بعض سلبيات هذا الانفتاح من خلال ما يكتب أو يذاع أو يبث عبر وسائل الاتصال المختلفة، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى إبعاد شبابنا وأولادنا عن جذورهم وانتمائهم للدين والأهل والعشيرة، وبالتالي الانسلاخ عن الفضائل التي ارتضتها لنا الشريعة الغراء.

ونحمد الله كثيراً لما تقوم به مؤسساتنا الحكومية وخاصة التربوية منها، وكذلك لا ننسى دور شبابنا الواعي في نشر الثقافة الأسرية لترسيخ الاستقرار الأسري وتماسك النسيج العائلي، وبالتالي تعزيز اليقظة وروح التعاون والتضامن والتلاحم بين أفراد المجتمع كي يبقى بنيانه

قويًا وقادرًا على مواجهة العواصف والتقلُّبات
والتحديات العصرية.

ويأتي هذا الإصدار: (مهر الزوجات بين
الشريعة والعادات) ليكون إضاءة شرعية، وظلالاً
من نور لأفراد المجتمع كافة، من آباء وأمّهات،
رجالاً ونساءً، متزوجين ومقبلين على الزواج، بعد
أن غاب عن أذهان الكثيرين المعنى الحقيقيّ لمسألة
المهر.

ويشير الكتاب إلى بعض توجيهات ربّانية
وإرشادات نبوية، وأعمالٍ وأفعالٍ للصحابة
والتابعين توضح لنا وتبين بسهولة مفهوم المهر
وقيمته، والهدف منه والفلسفة من ورائه، وقد
حاول فيه مؤلفه تقريب المعاني والعبارات ليكون

بين أيدي الجميع سهلاً ميسوراً، إن شاء الله تعالى؛
قصد العودة إلى الحق والعمل بما أمرنا الله سبحانه
وتعالى به والافتداء بسنة رسولنا الكريم صلى الله
عليه وسلم في تيسير زواج أولادنا وبناتنا، وتحقيق
الاستقرار والأمان لهم بعزة وكرامة .

والله الموفق

جمال عبيد البج

مدير عام صندوق الزواج (سابقاً)

إهداء

إلى من تربعت على عرش العطاء لاستمراريتها
ما شرع الله من تناسل وتكاثر البشرية، ولتبقى سرُّ
رغبة الرجل الذي خلقت منه، ثم تحولت كأنه خلق
لها.

فهي الأم: منبع الحنان وكل معاني الحب
والتضحية، والتعليم،

وهي الأخت: شقيقة الروح مثال التفاني،

وهي الزوجية: الحبيبة، مرآة الرجل ودعامته
الأسرة.

فأنت مدرستنا وصفوة الأخلاق وصدر الإلهام ودوحت
الحب والإكرام.

مواضيع البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وسبعة مباحث،

وخاتمة:

- * المقدمة : في أهمية الموضوع والغرض منه.
- * المبحث الأول: المهر.
- * المبحث الثاني: السنة الفعلية والقولية فيما يتعلق بالمهور.
- * المبحث الثالث: حال السلف في الصداق.
- * المبحث الرابع: مناقشة اعتراض المرأة في خطبة لأمر المؤمنين سيدنا عمر رضي الله عنه.
- * المبحث الخامس: المهر بين الشريعة والعادات.
- * المبحث السادس: نظرات في إيجابيات تحديد المهور.
- * المبحث السابع: دور صندوق الزواج في تفعيل الزواج.
- * الخاتمة: في خلاصة البحث ونتائجه.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فلقد كانت وما زالت مسألة الزواج هاجس
الأفراد والجماعات على مختلف الطبقات، في مختلف
أقطار العالم الإسلامي على وجه العموم، وفي
الدول العربية على وجه الخصوص، وفي دولتنا درة
الخليج على وجه أخص، حيث يتبين لكل باحث
أن مسألة الزواج أضحت محاطة بالتعقيدات،
ومحفوفة بالمخاطر، لأن بناء الأسرة هو أصعب

مسألة يواجهها الإنسان، فهو باستطاعته أن يسخر المادة في كثير من الجوانب التي تخدمه، إلا أن مسألة شريكة الحياة ومقر الأئس وجليس السعادة لا تحصل بالمال، وهذه هي الحقيقة، فكيف إذا انقلبت الحقيقة وأصبح الزواج مقيداً بكثرة العروض والطلبات على حسب حال ويسر الطالب ووفرة المال عنده؟ فإذا حلت هذه القضية بالمجتمع انقلب فكره وفرط في سبب عظيم من أسباب راحته وسعادته، وفتح عليه أبواباً من القلق والهم بسبب كثرة تبذيره وخروجه عن ضوابط الشرع إلى عادة مذمومة اصطنعها المجتمع لنفسه متأثراً بما حوله من عادات وتقاليد مخالفة

للشريعة السمحة التي قال عنها النبي ﷺ: «بعثت
بالحنيفية السمحة»^(١).

ومن هنا بدأت أجمع شتات أفكارى لإيجاد
وسيلة لحل مشكلة الزواج اليوم، لماذا هذا
العزوفُ؟ ولماذا كل هذه التعقيدات التي تقف
عقبة كأداء في طريق الحلال الذي شرع الله؟ ومن
هنا كثرت الأسئلة وكلها في حاجة إلى أجوبة مقنعة
ورود نافعة، وقد يقتنع بها البعض ويعارضها
بعض آخر.

(١) هو طرف من حديث عن عائشة رضي الله عنها أخرجه
أحمد في المسند (١١٦/٦)، وقال السخاوي (المقاصد
الحسنة: ١٢٦): إسناده حسن، وقال: وترجم البخاري في
صحيحه (الفتح ١/١١٦): أحب الدين إلى الله الحنيفية
السمحة.

وبما أني أحد أفراد المجتمع والقريب من
معاناة أبنائنا وشبابنا الذين لم يسبق لهم الزواج
أحببت أن أدلي بدلوي وأحاول جَهدي في تفنيد
هذه المشكلة لعلني أجد ضالتي في تقديم ما يسعد
مجتمعنا على وجه الخصوص وما يسعد عامة
المسلمين على وجه العموم، في مشكلة المهور التي
قيدت بالعادات والتقاليد، وذلك من خلال هذا
البحث المتواضع، لعلني أقدم فيه حلاً ولو جزئياً
لمشكلة الشباب، نستلهمه من كتاب الله وسنة
رسوله ﷺ.

وقد ذكرت فيه نصائح مهمة وبنوداً نافعة
لكل من يأخذها بعين الاعتبار ويتدبرها بعقل

واع وفكر سديد، ولعل من يعمل بها أن يكون
من المتبصرين في رسم حياتهم الزوجية بفضل من
الله تعالى.

كما أني بهذا البحث: (مهر الزوجات بين
الشريعة والعادات) أحاول إظهار ما طغت به
العادات على الشريعة، وكيف أننا باسم العادات
والتقاليد رمينا أنفسنا في وحل المعصية، وكدر
العيش، وضيق ذات اليد، والعسر بعد اليسر،
وذلك لأنَّ انقلاب المفاهيم في معرفة ما شرع
لنا من الدين وما تعبدنا به من الأوامر والنواهي
واتخاذنا للعادات والتقاليد منهجاً ومسلكاً في
حياتنا الخاصة، أدى بنا إلى نتيجة عكسية، وابتلينا

ببلاء العنوسة، وقلة التحصن، ولا يرفع هذا البلاء
إلا العودة إلى القرآن الكريم، وسنة سيد المرسلين
وما بني عليهما من العادات الحسنة التي درج
عليها سلفنا الصالح، وصدق الله العظيم القائل:
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن
كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(١).

١ - سورة الأحزاب (آية: ٢١).

المبحث الأول

المهر

لما كان عقد النكاح هو العهد الذي سماه الله
ميثاقاً غليظاً بين الزوجين ليلتزم كل
منهما بحقوقه نحو الآخر، ونبعت الشريعة إلى
النظر إلى وحدة الأصل، وشدة الارتباط بين بني
البشر عامة، وبين الزوجين خاصة، إذ كانا أشبه
باللحمة الواحدة، اعتبرت إكرام كل منهما للآخر
وصيانته له إكراماً لنفسه وصيانة لها .

على ذلك جاءت الآيات والسنن تنص على
هذا المقصد والمطلب لما فيه من حقوق مشتركة
كفيلة بإسعادهما، وركزت على حقوق النساء

بصفة خاصة لأنهن خلق ضعيف، دفعاً
لسطوة الرجل من أن يهضمها حقوقها، فأضافت
الشريعة لها قوة بما صانته لها من الحقوق، وأعلمته
بوجوب رعاية ما فطرت عليه المرأة من الرقة، فلا
يفسده إذن بالعنف والشدة، إذ فيه كسرهما، وأنها
إذا كانت منك فهي أولى بالرعاية فلا تهمل، ولا
يترك لها الحبل على الغارب فتفسد.

ومن جملة حقوقها: المهر، وقد كان
الناس يتهاونون فيه، ويستبيحونه ويعتبرونه
ثمناً لها، فقال النبي ﷺ بياناً لحقوقها ومكانتها
وإرشاداً لحسن معاشرتها ورعاية حرمتها

وإنسانيتهـا : «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ... وهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(١).

والمراد بـ (كلمة الله) العقد الشرعي الذي يكون بين الزوجين، وإليه الإشارة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢).

ويؤكد ذلك ما جاء في كتاب الله محذراً الزوج من المساس بمهر الزوجة إلا برضاها، أو أن يحتال عليها لاسترداد صداقه، أو يتعمد سوء المعاملة لإجبارها على التنازل عنه، أو يساومها

١- هذا جزء من حديث جابر بن عبد الله في حجة الوداع، رواه مسلم في صحيحه: (شرح صحيح مسلم للنووي

٨/٤١٢-٤١٣)

٢- سورة النساء (آية: ٢١).

على خلع بسوء نية، لهذا يقول الحق سبحانه
وتعالى: ﴿جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ
بِوَكِيلٍ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ﴾^(١).

وكلمة (نحلة) تفيد أن يكون المهر هبةً عن
طيب نفس دون تمنن أو استعلاء، وهذه العطية من
النفس الطيبة نتيجة العهد والميثاق الغليظ الذي
أمرنا الله بالوفاء به وتعهدنا بالالتزام به.

والمهر كلمة مهمة وعظيمة لها تعريفها
ومدلولها في شريعة الله ولغة العرب.

تعريف المهر لغة وشرعاً:

- المهر في اللغة: صداق المرأة، وهو: ما يدفعه
الزوج إلى زوجته بعقد الزواج^(٢).

١ - سورة النساء (آية: ٤).

٢ - المصباح المنير، والمعجم الوسيط.

- وشرعاً: كما يلي:

١ - عرفه المالكية بقولهم: (هو ما يجعل للزوجة

من المال في نظير الاستمتاع بها)^(١).

٢ - وعرفه الشافعية بقولهم: (هو ما

وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع)^(٢).

١ - ينظر: الشرح الصغير (٢/٤٢٨).

٢ - مغني المحتاج (٣/٢٢٠). والمقصود بالوطء: الوطاء
بشبهة، كأن يكون النكاح فاسداً. وتفويت البضع: أي
تفويت حق الوطاء والاستمتاع بعد أن كان حلالاً بسبب
ليس من عمل الزوج، وهو كشهادة الشهود على طلاقه
لزوجه طلاقاً بائناً، والحال أنه لم يطلقها وترتب على
ذلك حُكْمُ القاضي بالتفريق بينهما، فإن رجع الشهود
في شهادتهم بعد الحكم بالتفريق لزم هؤلاء الشهود
المهر، لأنهم فوتوا عليه ما كان حلالاً له. ينظر: (حاشية
البيجريمي على الخطيب - ٤/١٩٢ - ١٩٣).

- وعرفه الحنفية بقولهم: (هو مال يحسب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع، إما بالتسمية أو بالعقد)^(١).

٤ - وعرفه الحنابلة بقولهم: (هو العَوْضُ المسمى في عقد نكاح، والمسمى بعد لمن لم يسم لها فيه)^(٢).

ولكلمة المهر مسميات أخرى من خلال القرآن والسنة وعرف الناس، وهي ثمانية أسماء: (الصدّاق، والصدقة، والنَّحْلَة، والفريضة، والأجر، والعلائق، والعُقْر، والحِباء)^(٣).

١- العناية على هامش فتح القدير (٣/ ٢٠٤).

٢- شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣/ ٥)، وكشاف القناع عن متن الإقناع (٥/ ١٢٨).

٣- المغني لابن قدامة المقدسي (١٠/ ٩٧).

وقد نظمها الشاعر فقال:

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ نِحْلَةٌ وَفَرِيضَةٌ

حِبَاءٌ وَأَجْرٌ ثُمَّ عَقٌّ عَلَائِقُ^(١)

ثم إن المهر إنما هو رمز تكريم واحترام للمرأة - لأن مصلحة الزواج عائدة عليها جميعاً - يقدمه الزوج لزوجته حتى يديم المحبة ويوثق عرى الزوجية، ويترك له أثراً عند الزوجة ما بقي من عمر الإنسان يعيشه بسعادة وأنس مع مَنْ أَنْسَ بقرها بالزواج منها لتستقر حياته وينعم بأسرة تقر عينه بها وينعم بإذن الله تعالى.

(١) المبدع في شرح المقنع (٧/ ١٣٠).

حد المهر

إن فقهاء الأمة وعلماء الإسلام بحثوا مسألة المهر وذكروا أن الشريعة وضحت من خلال السنة النبوية أقله، ولكن لم يرد نصٌّ بأكثره، وعلى ما جاء من روايات وأقوال العلماء فيها بيانٌ لأقل المهر أو أكثره؛ فمنهم من جوز النكاح بالدرهم والدرهمين وبالشياء اليسير، و(المالكية يرون أنه لا يجوز بأقل من ثلاثة دراهم، وهو القدر الذي تقطع فيه يد السارق، وحجتهم أن الله أوجب قطع يد السارق مطلقاً دون تقييد، وأوجب المهر في النكاح مطلقاً كذلك دون تقييد، والسنة قيدت القطع من السارق بثلاثة دراهم؛ فوجب

أن يحمل النكاح المطلق عليها^(١).

وجاء عن أهل التفسير: أن الشريعة لم تحدد مقدار الصداق بل تركت ذلك للناس لتفاوتهم في الغنى والفقير، فكلُّ يعطي بحسب حاله، ولكن جاء في السنة الإرشادُ إلى اليسر في ذلك وعدم المغالاة فيه، فمن ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إن من يُمن المرأة تيسيرُ خُطبتها وتيسيرُ صداقها»^(٢).

١- العلاقة الأسرية في الإسلام د. محمد عبد السلام (١٦٣).
٢- أخرجه أحمد في المسند (٦/٩١،٧٧)، والحاكم في المستدرک (٢/١٨١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/٢٣٥)، وقال الهيثمي في المجمع (٤/٢٥٥): رواه أحمد وفيه أسامة بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله ثقات. وقال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٢١٤، ٢١٥): سنده جيد.

والمشروع الحكيم سنّ للأمة المحمدية تخفيف
المهر، وعدم المغالاة فيه تيسيراً للنكاح. ولحصول
البركة فيه، فعن عائشة رضي الله عنها عن
النبي ﷺ قال: «إن أعظم النكاح بركة أيسره
مؤونة»^(١).

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ﷺ: «خير
الصداق أيسره»^(٢).

وقال الأحناف: أقل المهر عشرة

-
- ١- رواه أحمد في المسند (٦/٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/٢٥٤) وحديثه رقم (٦٥٦٦).
 - ٢- أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/١٨٢)، والبيهقي في سننه (٧/٢٣٢)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

دراهم لحديث: «لا مهر أقل من عشرة
دراهم»^(١).

وقال المالكية: أقل المهر ربع دينار أو
ثلاثة دراهم فضة، أو ما يساويها من عروض
التجارة أو من كل متمول طاهر^(٢).

وقال الشافعية: لا حد لأقل المهر، ما لم يصل
إلى حد لا يَتَمَوَّل^(٣). فصح كون المهر ما لا قليلاً

١- الحديث رواه البيهقي في السنن (٧/٢٤٠) عن عمرو
ابن دينار عن جابر مرفوعاً، وقال: منكر. وقال
الزيلعي في نصب الراية (٣/١٩٩): حديث ضعيف-
يعني بهذا الإسناد-. وذكر الكمال ابن الهمام في فتح
القدير (٣/١٨٥-١٨٦) أنه حجة بالتظافر والشواهد،
وذكر له إسناداً حسناً، رواه ابن أبي حاتم عن جابر
مرفوعاً، حسنه البغوي، والحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢- ينظر الشرح الصغير (٢/٤٢٨-٤٢٩).

٣- ينظر مغني المحتاج (٣/٢٢٠).

أو كثيراً، قال تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا
أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾^(١) فلم يقدره الشرع بشيء
فَيَعْمَلُ بِهِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْمَتَّفِقِ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ لِمَنْ أَرَادَ النِّكَاحَ: «الْتَمَسْ وَلَوْ
خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ»^(٢).

وعلى ذلك يتضح لنا (أن المغالاة في المهور
الآن قد صارت من أسباب قلة الزواج الذي
يُفْضِي إِلَى كَثْرَةِ الزَّانِ وَالْفَسَادِ، وَالغِبْنُ أَخيراً عَلَى
النِّسَاءِ أَكْثَرُ، وَإِنَّكَ لَتَرَى هَذِهِ الْعَادَةَ مَتَمَكِّنَةً لَدَى
بَعْضِ النَّاسِ، حَتَّى إِنْ وُلِيَ الْمَرْأَةُ لِيَمْتَنَعَ عَنْ
تَرْوِيجِ ابْتِنِهِ لِلْكَفَاءِ الَّذِي لَا يُرْجَى مِنْهُ
خَيْرٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ لَا يُعْطِيهِ مَا يَرَاهُ لِإِثْقَابِ بَكَرَامَتِهِ،

١ - سورة النساء (آية: ٢٤).

٢ - أخرجه البخاري (١٩٧٣/٥) وحديثه رقم (٢٤٨٢).

ويزوجها لمن هو دونه ديناً وخلقاً ومن لا
يرجو لها سعادة عنده إذا هو أعطاه الكثير
الذي يراه محققاً لأغراضه، وهكذا تتحكم
التقاليد والعادات حتى تُفسد على الناس سعادتهم
وتقوّض نظم بيوتهم وهم لها منقادون بلا تفكير
في العواقب^(١).

قال الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى: (المستحب
في الصداق مع القدرة واليسار، أن يكون جميع
عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي ﷺ ولا
بناته وكان ما بين أربعمئة إلى خمسمئة بالدرهم
الخالصة نحواً من تسعة عشر ديناراً،
فهذه سنة رسوله ﷺ من فعل ذلك
فقد استن بسنته ﷺ في الصداق).

١ - تفسير المراغي (٤/٢١٧)، سورة النساء (آية: ٢٠).

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواق، وطَبَّقَ بيديه. وذلك أربعمائة درهم». رواه الإمام أحمد في مسنده، وهذا لفظ أبي داود في سننه.

وقال أبو سلمة: قلت لعائشة: كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: «كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونَشَأً، قالت: أتدري ما النَّشُّ؟ قلت: لا، قالت: نصف أوقية، فذلك خمسمائة درهم»^(١). رواه مسلم في صحيحه.

١- والدرهم: وزن من فضة يساوي الآن عند الجمهور (٢, ٩٧٥ جراماً فضة)، وعند الحنفية: (٣, ١٢٥) جراماً فضة).

فتقدير المهر بمقاديرنا الآن على هذه الرواية عن الجمهور هو: ٥٠٠ درهماً \times ٢, ٩٧٥ = ١٤٨٧, ٥ جراماً من الفضة.

ينظر: المكايل والموازين الشرعية د. علي جمعة (ص: ٩١).

وقد تقدم عن عمر أن صداق بنات رسول الله ﷺ كان نحواً من ذلك، فمن دعته نفسه إلى أن يزيد صداق ابنته على صداق بنات رسول الله ﷺ اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحق، وكذلك صداق أمهات المؤمنين، وهذا مع القدرة واليسار، أما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وفائه من غير مشقة^(١).

١ - مجموع الفتاوى (ج ٣٢ / ١٩٤).

لن المهر؟

من المعلوم لكل مسلم والمفهوم لدى كل مؤمن أن الشريعة الإسلامية هي شريعةٌ ودستور وقانون فيه صلاح لكل زمان ومكان، تشريعها ظاهرٌ ويسرٌ، وأحكامها بينة، وما تركت شاردة ولا واردة تخصُّ البشر وتعالج مشاكلهم إلا وضعت الحلول لها أو الأصول التي يقاس عليها، علمها من علمها وجهلها من جهلها.

ولما كان الزواج من أهم العقود وأوثقها، وهو أساس تكوين الأسرة لامتداد النسل البشرى عن

طريق الزواج الشرعي، ولما كان المهر حقاً للزوجة
جاء القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَلْسَاءُ
صَدُقْتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(١) وضعت الشريعة الضوابط
التي تحدد مسأله.

وبما أن الله هو العالم بسرائر الناس
وأحوال معيشتهم واختلاف ظروفهم كما
خلقهم، فمنهم الغني ومنهم متوسط الغنى
ومنهم الفقير؛ كان تشريعه مناسباً لخلقهم.

فقد بين الشارع الحكيم في الآية أن المهر حق
للزوجة، وجعل هذا العطاء على سبيل المكرمة
الواجبة، ثم توقف عن تقدير هذا الحق وجعله

١ - سورة النساء (آية: ٤).

لظروف الزوج على حسب ما تيسر، ومن هذا المنطلق كانت نصوص القرآن غير محدّدة للمهر، وهذا من عظمة التشريع الرباني وتيسيره للمعاملات.

وبما أن القرآن أنزل على خير البرية ورسول الهداية وقدوة الأمة كانت سننه شارحة للنصوص المجملة موضحة لمقاصد التشريع، فكانت السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم مرجع الناس ومصدرهم في تحديد منهجية حياتهم التي تكون مقبولة عند الله سبحانه وتعالى، الذي جعل أتباع رسوله ﷺ وصحبه هي الطريقة المرضية والموصلة إليه سبحانه وتعالى.

ولقد دَرَجَت السنة النبوية على ما درج عليه
القرآن في موضوع المهر وهو: عدم تحديدها،
وذلك لكمال التشريع على حسب قدرة المقتدر،
إلا إننا نجد أن السنة قد وضعت أسس التعامل
والتيسير في موضوع المهور، لهذا جاءت السنة
داعية إلى عدم المغالاة في المهور كما سيأتي إن شاء
الله تعالى.

وقد بين التشريع الحكيم أيضاً أن المهر الذي
يدفعه الزوج لولِيِّ الزوجة - كما يعتاد الناس
الآن - إنما هو حق خالص للمرأة، تتصرف فيه
كيفما تشاء إن كانت رشيدة كما تتصرف في سائر
أموالها لا يشاركها في تصرفاتها أحد متى كانت

أهلاً للتصرف. فلها حق إبراء الزوج منه، أو هبته له، أو ترك بعضه عن طيب خاطر كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾^(١).

فأول الآية الكريمة يبين الله عز وجل أن المهر حق خالص للمرأة فيقول سبحانه وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٢) أي فريضة، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: (نحلة أي فريضة). والنحلة في كلام العرب هي الواجب^(٣).

١- سورة النساء (آية: ٤).

٢- سورة النساء (آية: ٤).

٣- ينظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ١٨٥)، سورة النساء (آية: ٤)

وذكر ابن كثير رحمه الله عن أبي صالح قال:
كان الرجل إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها
فنهاهم الله عن ذلك، ونزل قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا
النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ رواه ابن أبي حاتم وابن
جرير^(١).

مهر الزوجة من الحقوق المتعلقة بتركة الزوج :

إذا جاز كون المهر بعضه أو كله مؤخرًا، فبتمام
العقد يعتبر هذا المهر المؤجل ديناً في ذمة الزوج
يجب عليه أدائه، قال ابن قدامة رحمه الله (فإن
أجله - أي المهر - إلى وقت معين وجب عليه أدائه
عند حلول هذا الوقت ... وقال الإمام أحمد : إذا

١ - نفس المرجع (٢/١٨٦).

تزوج على العاجل والآجل ، لا يحل الآجل إلا
بموت أو فرقة^(١) .

وقد حصر الفقهاء الحقوق المتعلقة بتركة الميت
في خمسة أشياء، يقدم منها قضاء الديون العينية مثل
إرجاع المرهون، ثم يليها تجهيز الميت، ثم يليها بقية
الديون، ثم يليها تنفيذ وصاياه من ثلث الباقي، ثم
يليه تقسيم ما بقي من المال على الورثة^(٢) .

فإن مات الزوج أو الزوجة وترك الزوج مالا
وجب المهر المسمى كاملاً في هذا المال، سواء
دخل بها الزوج أم لم يدخل ، لأن الموت يقوم مقام

١- المغني لابن قدامة، كتاب الصداق (١٠ / ١١٥) .
٢- ينظر الشرح الصغير للدردير، كتاب الفرائض (٤ / ٦١٦ -
٦١٨)، ومغني المحتاج كتاب الفرائض (٣ / ٣ - ٤) .

الدخول في تكميل العقد، فإن لم يسم مقدار المهر فلها مهر المثل^(١). ولا يعتبر الموت مسقطاً للمهر، لأن المهر شأنه كشأن سائر الديون، والموت لا يعرف في الشريعة مسقطاً للديون^(٢).

والمهر مما يتأكد إخراجه من التركة، ومما يسارع في أدائه عن الميت لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج»^(٣) بل يستحب أن يتحمل عن الميت إن لم يكن في ماله وفاء له، قال ابن قدامة

١- ينظر المغني لابن قدامة، كتاب الصداق (١٠ / ١١٤، ١١٧، ١٤٩-١٥٠).

٢- تنظر الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة مهر، ما يتأكد به المهر.

٣- صحيح البخاري، كتاب الشروط، حديث رقم (٤٨٥٦).

رحمه الله فيما يفعل في ديون المتوفى: (ويسارع في قضاء دينه ؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»). قال الترمذي: هذا حديث حسن. وإن تعذر إيفاء دينه في الحال ، استحب لو ارثه أو غيره أن يتكفل به عنه^(١) .

١- المغني لابن قدامة، كتاب الجنائز (٣/ ٣٦٧).

المبحث الثاني
السنة الفعلية والقولية
فيما يتعلق بالمهور

أولاً: السنة الفعلية:

إن من المعلوم من الدين بالضرورة أن حياة الرسول ﷺ منهاج وطريق يتبعه أصحابه عليه إلا ما كان من خصوصياته ﷺ، ومن ثمَّ درجت أمته على ذلك النهج، ولما كانت حياته صلى الله عليه وسلم هي القدوة لنا والطريق المضيء لحياتنا كان من الواجب علينا أن نسلك هذا الطريق المبارك، وقد وردت أحاديث كثيرة في موضوع الزواج نذكر بعضها للعبرة، نموذجاً وليس حصراً.

فمما ورد من سنته ﷺ الفعلية في ذلك :-

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

«أن النبي ﷺ تزوج عائشة على متاع بيت قيمته خمسون درهماً»^(١).

٢ - جاء في الخبر: أن رسول الله ﷺ لما بنى

بأم سلمة كان صداقها كصداق إحدى زوجاته

السابقات فقال لها: «لا أنقصك مما أعطيت أختك

فلانة، جرتين ورحاتين، ووسادة من آدم حشوها

ليف»^(٢).

١ - أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب النكاح برقم (١٨٩٠).

فمتاع بيته ﷺ يساوي عند الجمهور بتقديرنا الآن

١٤٨,٧٥ جراماً من الفضة.

٢- أخرجه الحاكم في المستدرک (١٧/٢)، وأحمد

في المسند (٣١٤/٦)، وابن سعد في الطبقات

الكبرى (٧١/٨)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح

الإسناد على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

٣ - ولما بنى النبي ﷺ بحفصة بنت عمر رضي الله عنهما أمهرها بساطاً ووسادتين وكساءً رحباً، يفترشان في القيظ والشتاء نصفه ويلتحفان نصفه، وإناءين أخضرين، وأولم عليهما المهاجرون دون الأنصار وطبّة ماء قوطة^(١) بسمن وتمر عجوة وسويقاً ملتوتاً^(٢).

وبينت السنة العملية أن تقدير المهر مبني على التراضي بين الطرفين قليلاً كان أو كثيراً.

١ - ماقوطة أي مخلوطة، والوطبة: نوع من الطعام، وهو الحيس يجمع بين التمر والأقط والسمن. ينظر النهاية في غريب الحديث (وطب).

٢ - المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ لابن زبالة (ص: ٥٧).

فقد روى عامر بن ربيعة أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين، فقال لها الرسول صلى الله عليه وسلم: «رضيت من مالك ونفسك بنعلين»؟ فقالت: نعم. فأجازه النبي ﷺ^(١).

فالمهر حق للمرأة شرعه الله لها لإظهار مكانتها، فيكون تقديره برضا الطرفين.

ثانياً: السنة القولية:

١ - عن عائشة رضي الله عنها

١ - رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٤٥ / ٣)، والترمذي في سننه (٤٠٥ / ٢)، رقم (١١١٣)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه في سننه كتاب النكاح (٦٠٨ / ١) بنحوه.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن من يمن المرأة تيسير خطبتها وتيسير صداقها وتيسير رحمةها»^(١).

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي ﷺ: «على كم تزوجتها؟» قال: على أربع أواق، فقال له النبي ﷺ: «على أربع أواق؟! كأننا نتحتون الفضة من عرض هذا الجبل»^(٢).

وأخذ منه الإمام النووي كراهية إكثار المهر بالنسبة لحال الزوج^(٣).

١ - سبق تخريجه ص (٢٩).

٢ - أخرجه مسلم في صحيحه (شرح النووي ٩ / ٢١٤).

٣ - المصدر السابق.

٣ - عن ابن أبي حدرد أنه تزوج امرأة فأتى رسول الله ﷺ يستعينه في صداقها ، فقال : « كم أصدقت » ؟ قال : فقلت : مائتي درهم ، فقال : « لو كنتم تعرفون الدراهم من أوديتكم ما زدتم ، ما عندي ما أعطيكم »^(١) .

١ - رواه أحمد في مسنده ، وقال الهيثمي في المجمع (٦ / ٢٠٧) : رواه أحمد وفيه رجل لم يسم ، وبقيته رجاله ثقات . ورواه أحمد بنحوه عن أبي حدرد (٦ / ١٢) . ويشهد له الحديث السابق عن أبي هريرة عند مسلم .

المبحث الثالث

حال السلف في الصداق

وبعد العرض الموجز من حياة الرسول ﷺ الزوجية، جدير بنا أن ننظر إلى أصحابه رضي الله عنهم وإلى السلف الصالح من بعدهم كيف كان صداقهم، وهي أمثلة للفائدة وليست للحصر:

١ - تزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله ﷺ على وزن نواة من ذهب، قالوا: وزنها ثلاثة دراهم وثلث، وزوج سعيد ابن المسيب ابنته على درهمين^(١).

١ - مجموع الفتاوى (ح ٣٢ / ١٩٥).

٢ - وعن ابن عباس رضي الله عنه
قال: لما تزوج علي رضي الله عنه فاطمة رضي
الله عنها قال له رسول الله ﷺ: «أعطاها
شيئاً»، قال: ما عندي شيء، قال: «أين درعك
الْحُطْمِيَّة؟»^(١).

٣ - مهر صحابية هو الإسلام: إن المهر عند
سلفنا الصالح له نماذج عجيبة تبهر العقول، وهذه
النماذج صنعها الإيمان ورباها الإسلام.

وعلى سبيل المثال إليكم هذه القصة العجيبة،
التي لا نجد لها مثيلاً في حياتنا الاجتماعية، فقد
كانت تمثيلاً لزواج مثالي في مغزاه ومبناه، غلب فيه

١ - أخرجه أبو داود في سننه (٣/٣٩) رقم (٢١١٨)، والنسائي
في السنن (٦/١٠٩)، رقم (٣٣٧٥).

منطق العقل على القلب، من امرأة تغلب عليها -
بحكم فطرتها - العاطفة، ولكن نظرتها إلى الزوج
الكفاء الذي تأمل أن يكون رفيقاً لها تسعد به في
حياتها فاق نظرة الرجال إلى الجاه والمال، فقد كان
مهرها الذي طلبته من زوجها، الشاب الجميل
الوسيم، الذي تقدم لخطبتها، هو (الإسلام)،
الإسلام لا شيء غيره، فلم تكن تفكر في
مال ولا جاه، ولا حَسَبٍ ونسب، مما يسعى
إليه الناس في كل زمان، بل حَرِصت
على الدين الذي هو مفتاح السعادة
للدارين.

روى الإمام النسائي في سننه، عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال: (خطب أبو طلحة

الأنصاري (أم سليم)^(١) - وكانت قد أسلمت قبل إسلام أبي طلحة - فقالت : والله ما مثلك يا أبا طلحة يُرَدُّ، ولكنك رجل كافر، وأنا امرأة مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تُسَلِّم، فذاك مهري، وما أسألك غيره، فأسَلِّم رضي الله عنه، فكان ذلك مهرها .

قال الراوي: فما سمعت بامرأة قط، كانت أكرم مهراً من (أم سليم) كان مهرها الإسلام، فدخل بها ثم ولدت له^(٢).

١ - أم سليم بنت ملحان، هي أم أنس بن مالك رضي الله عنهما، كانت من أفاضل النساء، شهدت مع النبي ﷺ غزوة أحد وغزوة حنين. انظر ترجمتها وبعض فضائلها في سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٠٤ : ٣١١).

٢ - سنن النسائي (٦/ ١١٤)، باب التزويج على الإسلام.

المبحث الرابع

مناقشة اعتراض المرأة في خطبة

لأمير المؤمنين سيدنا عمر رضي الله عنه

يروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام خطيباً في الناس ينهاهم عن المغالاة في المهور ويأمرهم بالتيسير في الصداق حتى يتم الزواج ويكثر النسل ويعم الخير، فعن أبي العجفاء السلمي أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «لا تغالوا بصداق النساء فإنها لو كانت مكرومة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها النبي ﷺ، ما أصدق رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من

اثنتي عشرة أُوقِيَّة»^(١) (٢).

وهنا يقال: إن امرأة قامت معترضة على عمر رضي الله عنه وقالت له: يا عمر، الله يعطينا وأنت تمنعنا، أما سمعت قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾^(٣)؟. فقال: أصابت امرأة وأخطأ عمر.

١ - أخرجه أبو داود في السنن كتاب النكاح (٣ / ٣٠)، حديث رقم (٢٠٩٩)، والترمذي في السنن كتاب النكاح (٢ / ٤٠٧) حديث رقم (١١١٤)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٢ - قال الترمذي بعد الحديث: والأوقية عند أهل العلم أربعون درهماً، وثنتا عشرة أوقية: أربع مئة وثمانون درهماً. أهـ.

وعلى هذه الرواية فمقدار الصداق الآن عند الجمهور هو: ٤٨٠ درهماً × ٩٧٥، ٢ جراماً فضة = ١٤٢٨ جراماً من الفضة. (ينظر: المكايل والموازين الشرعية ص: ٢٠، ٢١).

٣ - سورة النساء (آية: ٢٠).

ومن هنا تدور مناقشة هذا الموضوع لإظهار الحق كما بينه أهل العلم حيث بينوا ضعف ما روي من اعتراض المرأة على عمر رضي الله عنه، ثم تراجع عمر عن قوله.

قال أهل العلم : (لو كان هذا الاعتراض منها صحيحاً أو أن رجوع عمر عن رأيه الأول صحيحاً لما أهمل ذكره أهل الصحاح والسنن ولما انفرد أبو يعلى^(١) بذكره دونهم، لاعتباره ناسخاً لرأيه الأول، ولو كان رجوع عمر عن رأيه صحيحاً لما خفي على الصحابة رجالهم ونسائهم، وقد خطب به على رؤوسهم فلم يُحفظ عن أحد منهم

١- هو القاضي أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلية - توفي سنة ٣٠٧هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٤).

القول به مع العلم أن الحق معه^(١)،^(٢).

وبناء على ما تقدم يتضح ضعف هذه الرواية
وأنها مردودة، وأن الشهرة ليست شرطاً لأن تكون

١ - مجموع رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود (٤١٤).
٢ - أورد عبد الرزاق في المصنف (٦/ ١٨٠) اعتراض امرأة
على نهي عمر الناس أن يغالوا في الصداق عن قيس بن
الربيع عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمى. لكن
هذا الإسناد ضعيف من جهة قيس بن الربيع الأسدى.
قال فيه ابن حجر: (صدوق تغير لما كبر أدخل عليه ابنه
ما ليس من حديثه فحدث به). انظر تقريب التهذيب
ترجمة رقم الترجمة (٥٥٧٣).

- ثم هو ضعيف من جهة أبي عبد الرحمن السلمى،
واسمه عبد الله بن حبيب، حكى ابن حجر عن ابن
معين أنه لم يسمع من عمر بن الخطاب (انظر تهذيب
التهذيب: ٥/ ١٦٤ برقم ٣٣٨٠)، وأخرجه أيضاً
البيهقي وقال: هذا منقطع، (انظر السنن الكبرى للبيهقي
٧/ ٢٣٣).

دليل صحة، وأن هذه المعارضة اشتهرت قصتها
و(انتشرت وعم العلم بها جميع مشارق الأرض
ومغارها فلا تجد عالماً ولا عامياً إلا يحفظها
فكانت من الضعيف المشهور)^(١).

والظاهر من خلال البحث أن هذه الرواية
لم يفتن إلى معناها ومغزاها إلا المدققون
الفاهمون للحوار والمناقشة. وهذا التحقيق من
الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود في موضوع مناقشة
احتجاج المرأة على عمر رضي الله عنه يثبت لنا هذا
الضعف من خلال مناقشة إسناده ومن خلال
فهم الآية الكريمة التي احتجَّ بها، وهي في قوله

١ - مجموعة رسائل للشيخ عبد الله بن زايد صفحة (٤٢٥ -
٤٢٦).

تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتِنًا وَإِنَّمَا مَثَرَةٌ مُسْتَبَدَّلَةٌ بِثَمَرٍ ۗ﴾ (١) *.

وتفيد الآية السابقة: منع الزوج من أخذ المهر الذي أعطاه لزوجته ولو كان قنطاراً، لأن ذلك يؤدي ذلك إلى الزنا - إذا سلب المهر أو امتنع عن أدائه بعد الاستحلال - قال ﷺ: «أبىما رجل تزوج امرأة على ما قلّ من المهر أو كثر ليس في نفسه أن يؤدي إليها حقها خدعها، فمات ولم يؤد إليها حقها لقي الله يوم القيامة وهو زان» (٢)، وهذه

١ - سورة النساء (آية: ٢٠).

* فائدة أصولية: (الآية تدل بعبارتها على منع الزوج من أخذ المهر، وتدل بإشارتها على إباحة الزيادة).

٢ - المعجم الصغير للطبراني (١/٤٣).

الآية أيضاً هي جواب عن زواج قد مضى وهبة قد قدمت للزوجة، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن الصابوني حيث يقول: (والذي أراه أنه لا دلالة في هذه الآية على عدم جواز تحديد المهور لأن الآية الكريمة جاءت لتبين عدم جواز أخذ الزوج مهر زوجته بعد أن دفعه لها مهما بلغت قيمته، ولو تجاوز قنطاراً، ولم ترد الآية لتحديد المهور، فالآية كما يبدو لي تفسيرها: أنه لا يجوز استرداد مهر النساء مهما بلغ مقدارها)^(١).

وأخيراً فإن مسألة مراجعة المرأة لعمر بشأن المهر قد شاعت كما قلنا، وأصبحت شائعةً يُعلق عليها أخطاء الآخرين، وأصبحت مستنداً يُحتج

١ - أحكام الزواج عبد الرحمن الصابوني ص (٢٩٦).

به من يغالي في المهر وقد علمنا ضعفها، وعلمنا ما لهذا السلوك من أضرار، فلهذا يجب على أهل العلم والمعرفة والدعوة الإصلاحية والاجتماعية أن يوضحوها حتى لا تكون عثرة في طريق الزواج، وخاصة أن الشاب مهموم من تعقيدات الحياة اليومية والمشاكل المادية وكيفية التغلب عليها.

ومن هنا ومن باب دفع الضرر ومما علم من قواعد الشرع من أن المشقة تجلب التيسير، وأن الزواج بناء أسرة وهو مشقة غالباً، وعليه فيجب أن يبنى ويؤسس على التيسير وخاصةً في موضوع المهر وما يتبعه من نفقات يجب عدم التكلف والمبالغة فيها كنفقات حفلات العرس وغيرها. وذلك هو الذي شرعه الله تعالى.

المبحث الخامس

المهر بين الشريعة والعادات

وبعد أن تم توضيح الأحكام المتعلقة بالمهر وجب علينا أن ننظر إلى المهر من زاوية أخرى، وكيف تغير وضعه وأصبح عادة للمباهاة وإظهار القدرة المالية، وبدل أن يكون المهر مكرمة شرعية تحاط بالتواضع واليسر، تغير إلى عادة بعيدة عن الشرع، وهذا التغير ناتج عن اختلاف الفهم لدى المجتمع، وانقلاب الأوضاع عند الناس.

وهناك مشكلة حقيقية وهي أن العادة المذمومة عندما تنتشر يراها الكثير من الناس عرفاً مقبولاً، فيصعب تغييرها وإرجاعها إلى أصلها وإلى جادة الطريق الشرعي المعهود، ولا يكون التغيير

في الغالب إلا بتعاون وجهد كبير من خلال مؤسسات عدة تبين للناس، ومن خلال آية تنفيذية تغير هذا المفهوم وتُشنع عليه ليرجع الناس إلى الشريعة، ومن ثمَّ نستطيع أن نبطل العادة السيئة بالسنة الحسنة التي يقول فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أعظم النكاح بركة أيسره مونة»^(١).

ومن أراد أن يغير فعلية أن ينظر إلى واقع المجتمع الحقيقي الذي يعيش فيه ويبحث عن خفاياه وينظر إليه بعين الاعتبار لكي يصل إلى نتيجة مرضية، لأن العادات منها الحسنة ومنها السيئة، لهذا ينبغي أن ننظر إلى الوضع القائم

١- مختصر سنن أبي داود (٣/٥٣).

ونراعي متغيرات الحياة، لأن لكل زمان عاداته
ومتغيراته التي يتمسك بها أهله ويرون أنها حسنة،
حتى نعطي ومضات وتوجيهات تسهم في رسم
المستقبل المضيء لمجتمعنا ونهضة أمتنا وسعادة
أبنائنا وبناتنا.

ومن هذا المنطلق وربطاً للحاضر بالماضي أقدم
بعض الأمثلة لمجريات هذا التحول في العادات في
مجتمعنا، وعلى سبيل المثال:

قبل طفرة النفط كان مهر أمهاتنا
وجداتنا شيئاً يسيراً، وقد لا يساوي اليوم عشرة
دراهم، ولكن كانت تسوده المحبة والألفة والرضا
بالقليل والقناعة بالموجود، وذلك بحسب ما

اعتدنا عليه من سهولة العيش وعدم تكلفة الرجل
ما لا يطيق، ونظراً لقلّة التكلفة في الزواج عاشوا
حياتهم بيسر وسعادة، ولكن أمهات اليوم غالباً ما
يكن السبب في تعقيد زواج أبنائنا وبناتنا، وذلك
من خلال المغالاة في المهر وفي مصروف الفرح
فتكون النتيجة عكسية، إذ يعيش الأزواج حالة
من التدمير والشكوى من الديون والفقر
إلا من رحم ربي، مما يؤثر عليهم طوال
حياتهم، أو فترة طويلة طويلة من حياتهم.

فليُنظر الشباب في الآتي:

أولاً: التخطيط على حسب الميزانية المتاحة:

على كل شاب قبل الزواج أن يعمل ميزانية لزوجته ويعاهد نفسه على أن لا يتخطاها مهما حصل، ويملي ذلك على زوجته، ولو فعل لكان خيراً له ولأسرته من بعد، ولطبق في حياته قول الرسول ﷺ: «ما خاب من استخار، وما ندم من استشار، ولا عال من اقتصد»^(١).

ولكن بالتفاخر الكاذب وباسم العادات

١ - رواه الطبراني عن أنس في الأوسط (٦/٣٦٥)، وفي الصغير (٢/٧٨)، وأحمد في المسند (١/٤٤٧)، والطبراني في الكبير (١٠/١٠٨-١٠٩)، مقتصراً على: «ما عال من اقتصد».

والتقاليد والبعد عن الشريعة السمحة جرَّ الشاب
الوبال على نفسه، وأقحمها في الحرام وافتتح به
حياته الزوجية، وذلك من خلال الديون المترتبة
عليه نتيجة الإسراف الذي ذمه الله تعالى في قوله
سبحانه: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(١).

لهذا أوضحت الدراسات الميدانية المختلفة
أن أكبر مشكلة تواجه الشباب بعد الزواج هي
الديون، وهذا الذي حصل إنما هو بسبب مخالفة
شرع الله تعالى، فعلى المسلم الذي يريد العفاف أن
ييسر على نفسه ليعيش حياة سعيدة وينعم بعيشة
هادئة لا هم فيها ولا نصب.

١- سورة الأعراف (آية: ٣١).

ثانياً: من الأمثلة الإيجابية:

وجد في المقابل بعض الشباب الصالح
طبَّق قاعدة الشريعة ومنهج الإسلام وقدمه على
العادات والتقاليد البعيدة عن تعاليم الإسلام
فأسعده الله، وأتم عليه نعمة الزواج وحصل على
منحة الصندوق والمقدرة بسبعين ألف درهم،
يقول: تزوجت منها وأثت المنزل واشترت
سيارة، وبقي معي بعض المال.

فنقول لهذا الشاب ولغيره: إن قضية
البركة ليست في وجود المال وحده، ولكن
في ترشيد الاستخدام أيضاً، فإذا اتقى الإنسان
ربه فإن سبعين ألف درهم تكفي لتأسيس عرس

مبارك وزواج ناجح، إذا التقت إرادة الطرفين على
شرع الله وسنة رسول الله ﷺ.

والزواج تفعيل لما خلقه الله في طبيعة الرجل
والمرأة، ولذلك وضعت له الضوابط التي تحميه
من كل زيغ، فكان مهر الزوجة واجباً بحكم
العقد، ووضع فيه اليسر ليكون في استطاعة
الجميع، وقد جاء عن الحبيب ﷺ قوله لمن أراد
الزواج، وهو فقير: «أذهب فالتمس ولو خاتماً من
حديد»^(١) وخاتم الحديد ليس ذلك الشيء المعجز،
ولكنه دلالة على أهمية المحافظة على هذا الزواج،
والزوجة صاحبة حق في نفسها فلها أن تشرط

١- أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٦٨/٥) وحديثه
رقم (٤٨٢٩).

لنفسها ما تشاء في حقها، ولكن الإسلام أراحها من ذلك وجعل لها المهر المبنيّ على التيسير مثله مثل باقي العبادات، مثل الوضوء للصلاة، فإن لم يوجد الماء فالتيمم، وهكذا.

ولهذا وجب على الشاب أن ينظر في دينه، ويقيم زواجه على الشريعة التي تحميه من سفاهات الآراء والعقول القاصرة التي أخذت التقاليد منها جأً لها فوقعت في مخالفة النصوص الشرعية، وغلبت فيه العادة على العبادة .

وقد جاء الإسلام بالمهر حتى يحدّ من عادات الجاهلية التي جعلت المرأة متاعاً تباع وتشترى، ولذلك نرى توجيه الرسول الكريم ﷺ

في شأن الزواج: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»^(١).

هذا الحديث لم يجعل كثرة المال هو الدافع للتزويج، ولكن نبه على الأهم وهو الدين والخلق، وإذا أصبحت مطالب التزويج هي المادة والمبالغة فيها؛ فهذا يعني أن مشاكله لن تنتهي لا في بداية الزواج ولا في مسيرته من بعد، لأنها وللأسف غيّرت من اليسر إلى العسر، ومن الرخاء إلى الضيق، ومن الاقتصاد إلى الإسراف والتبذير.

١ - رواه الترمذي (٣٨١ / ٢) وحديثه رقم (١٠٨٤)، والحاكم في المستدرک (١٦٥ / ٢).

ثالثاً: تدخل ولي الأمر في شأن المهور:

ولما حصل هذا الخلل في فكر وثقافة المجتمع نرى الدولة قد تدخلت لحل هذه المشكلة وإعادة الناس إلى جادة الطريق وتحكيم الشريعة قبل العادات المذمومة التي اعتادها الناس بعد طفرة التغيير التي عمت الدولة، حرصاً منها على إسعاد الشباب من خلال إيجاد جهة تخدم مصالحهم في مسألة الزواج وبناء الأسرة.

فوجه ولي الأمر (الشيخ زايد رحمه الله) إلى سنّ القوانين التي تحفظ للمجتمع كرامته وتحدد له مساره وتهيئ له العيشة الهنيئة، من خلال زواج صالح تبني به أسرة صالحة، ولهذا جاء إصدار قانون (تحديد مقدار المهر) والذي يعد خطوة

رائدة في تسوية الطريق أمام الشباب للإقدام على الزواج دون مشاكل مادية ومعاناة نفسية تكدر عليه صفو العيش، فجاء القانون الاتحادي رقم (١٢) لعام ١٩٧٣ (في شأن تحديد المهور). ونشر في الجريدة الرسمية في العدد [١٢] الصادر في ١ / ٨ / ١٩٧٣ .

ولهذا الغرض أيضاً أصدر القانون الاتحادي رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء صندوق الزواج مساهمة من الدولة في تحقيق الاستقرار العائلي في المجتمع وإزالة عقبات الزواج بتقديم المنح المالية لأبنائها وبنشر التوعية الدينية والاجتماعية الخاصة بذلك.

ومن خلال التجربة والواقع العملي وجدنا أن

هذا القانون وتلك المؤسسة (صندوق الزواج) من
أمثل العلاجات لحل مشكلة غلاء المهور.

فالذي استجاب لنداء القائد وطبق شرع الله
في نفسه من خلال طاعته لولي أمره وأخذ طريق
زواجه من خلال ضوابط الشرع يكون قد حاز
بتوفيق الله تعالى الفوز في الدارين، والذي يكذب
على نفسه ويسجل العقود على حسب القانون
ويخون في التصرف فهذا تسحب البركة من حياته
وتكثر مشاكله، لأن الله يقول: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا
يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِبِينَ﴾^(١).

وهذا التصرف من العادات المذمومة، وهو
مخالفة لولي الأمر الذي شرع الله تعالى طاعته في

١ - سورة يوسف (آية: ٥٢).

غير معصية، لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي
الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١) وعدم طاعة ولي الأمر سبب في
الشقاء وعدم السعادة لأن طاعته في الحق والعدل
من طاعة الله ورسوله.

وهذه الطاعة لولي الأمر يجب أن تكون طاعة
حقيقة عملية، ولا تكون طاعة في الظاهر فيكتب
عند تسجيل العقود شيء ويتفق فيما بينهم على شيء
آخر - حسب ما أعلمه - هذا بخلاف ما يكون
من الإسراف والتبذير عند تجهيزات العرس، فهذا
العمل بهذه الطريقة فيه مخالفة لشرع الله تعالى.

وهذه الدعوة لكل أفراد المجتمع، فينبغي
عليهم الالتزام بها، أما المخادعة فلا تجوز، والتي

٢- سورة النساء (آية: ٥٩).

لا تثمر غالباً إلا التحسر والندم، ويظهر بسببها
أيضاً الخلل الذي يعاني منه مجتمع اليوم من
الإغراق في الديون.

وقد وضحْتُ هذه المسألة تبعاً لما يحتمّه
الواجب عليّ، حيث إنني قبل أن أكون باحثاً فأنا
مأذون شرعي، فعندما أجري عقود الزواج يُطلب
مني وضع مهورٍ عالية فأرفض الكتابة إلا بما جاء
به الأمر السامي من رئاسة الدولة. ولكن هل يتم
التقيد بذلك حقاً؟ أقول: «لا» لأن ما يكتب شيء
وما ينفذ شيء آخر، وهو ما اعتاد عليه كل قوم من
عادات وتقاليد غير شرعية.

فلو حاول كل رجل تطبيق القرار لأخرج
نفسه من ضيق الدنيا وآلامها إلى سعة

الحياة وسعادتها، ومن عبودية الدّين وذلّ
السؤال إلى شكر الله وولي الأمر وعدم
الحاجة إلى الناس أو البنوك، لأنّ الدّين كما قيل:
همُّ بالليل وذلُّ بالنهار. وهذا ناتج عن جاهلية
التعامل وعدم معرفة الضوابط الشرعية.

ولو رجعنا للعهد الأول من الإسلام وعقدنا
نوعاً من المقارنة في المهر الذي نتحدث عنه
- ما بين الشريعة والعادات - لوجدنا أهمية
الموضوع الذي عالجته الإسلام، وكيف كرّمنا
الله بالإسلام.

حيث إنّ الزوجة كانت قبل الإسلام سلعةً
تباع وتشتري، ولما جاء الإسلام كرّمها، ويصف
لنا ابن عباس رضي الله عنهما ذلك الحال فيقول:

(كان أهل الجاهلية إذا مات الرجل كان أولياؤه -
يعنى ورثته - أحق بامرأته، إن شاء بعضهم تزوجها
وإن شاءوا زوجها، وإن شاءوا لم يزوجوها فهم
أحق من أهلها، فنزلت الآية في ذلك: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا
تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾^(١).

وهكذا كانت المرأة تتقل بالإرث من
شخص إلى شخص، فإن كانت جميلة تزوجها
وإن كانت دميمة حبسها حتى تموت ويرثها، فجاء
الإسلام ليرفع عن كاهل المرأة الظلم والعدوان.
فمنع استرقاقها وعبوديتها وجعلها على

١ - صحيح البخاري (٨/٩٣) فتح الباري.

ومعنى العضل: المنع من الزواج حتى تفتدي نفسها.

قدم المساواة مع الرجل في الكرامة
والإنسانية كما قال تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١) (٢).

ولكن نرى اليوم عودةً لجاهلية الأُمس، ولكن
بصورة مختلفة وتحت غطاء التحضر والمشى خلف
الموضة الحديثة، وهذا الحاصل في الحقيقة ليس
من عاداتنا، وإنما هو طارئ علينا، فجاء التوجيه
الرباني ليرفع الظلم عن الزوجة، ولكن التمسك
بمظاهر الحياة الخداعة جعلت كثيراً من النساء
يقعن في مغبات تصرفاتهن ورغباتهن.

١- سورة البقرة (آية: ٢٢٨).

٢- ينظر: الزواج الإسلامي المبكر - للدكتور: محمد علي
الصابوني .

أما الإسلام فقد كرمّ الزوجة بهذا المهر
وبالحياة الزوجية القائمة على البساطة ورعاية
الحقوق من الجانبين، وطاعة الزوج في المعروف،
وهذا تستقيم الحياة.

رابعاً: معرفة حقوق الزوجية وترتيبات المعيشة:

يجب على كل مقدم على الزواج أن يثقف
نفسه بمعرفة الحقوق والواجبات الزوجية، وأن
يعرف كيف يتصرف في مسألة نفقات الزواج،
وأن يتفاهم مع أسرته الجديدة في موضوع المهر
ومصاريفه، وأن يحدد أهدافه ويضع خططه
لطريقة إتمام الزواج دون إسراف، وأن يتعد كل
البعد عن كل ما له صلة بالعادات السيئة التي
تجر عليه الويل والشبور، وعليه أن ينتفع بالعلوم

الشرعية التي تعينه على طاعة الله لأن الزواج طاعةٌ
ومعين أيضاً على الطاعة، إذ يقول الرسول ﷺ: «من
رزقه الله امرأةً صالحةً فقد أعانه على شطر دينه، فليتق
الله في الشطر الثاني»^(١).

والرجل بعقد قرانه يكون قد تزوج، فعليه أن
يحسن في نفسه ويتقي الله في الشق الآخر من
حياته، وخاصة بدايتها، وألا يبدأها بالخطأ
والديون والتبذير، بل عليه التواضع وضبط معيار
الحياة حتى تستقيم حياته.

١- رواه الحاكم عن أنس بن مالك في المستدرک (١٦١/٢)،
والبيهقي في شعب الإيمان (٣٨٣/٤)، وقال: هذا
حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي
صحيح. ورواه البيهقي في الشعب (٣٨٣/٣) بإسناد
آخر ضعيف بلفظ: «إذا تزوج العبد فقد كمل نصف
الدين، فليتق الله في النصف الباقي».

خامساً: الزوجة الصالحة:

إن أفضل الزوجات هن اللاتي يكنّ
عوناً للأزواج، ولا يكنّ حَجَرَ عَثْرَةٍ في
سبيل إسعادهم، فهن اللاتي يبدأن مع الزوج
حياة أساسها اليسر وعدم العسر والمشقة في
المال، مهراً وتجهيزاً لمؤن الزواج، انسجاماً مع
قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ
وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(١)
ومع قوله ﷺ: «خيرهن أيسرهن صداقاً»^(٢).

وهذه المرأة لن تكون كذلك إلا إذا كانت

١- سورة الإسراء (آية: ٢٩).

٢- أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٤٢/٩) وحديثه
رقم (٤٠٣٤)، وقد سبق (في ص: ٣٠) عن عائشة رضي
الله عنها بلفظ: «إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤونة».

امرأة طيبةً وزوجةً صالحةً وإنسانةً مثقفةً متعاونةً،
وفي ذلك يقول ﷺ: «تنكح المرأة لأربع: لمالها،
ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت
يذاك»^(١)، فرغب ﷺ في الزواج من المرأة التي تجتمع
فيها بعض المميزات، ولكن في نهاية الرغبات حثنا
على ذات الدين، وأكد على ذلك، وإلا لصقت
أيدينا بالتراب فلا نستطيع إرجاعها وتحريكها كما
نشاء، وإلا خلنا من الخير فكأننا لم نظفر إلا بالفقر
والحاجة وقلّة البركة.

فالمرأة الصالحة إذن هي: ذات الدين التي

٣- أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة كتاب
النكاح (١٩٥٨/٥) برقم (٤٨٠٢)، ومسلم في
صحيحه، كتاب الرضاع (شرح النووي: ١٠/٢٩٣).

تكون عوناً لزوجها في تيسير مهرها وتسهيل
زواجها وقلة نفقة عرسها.

أقام الله حياتنا على الخير والبركة والحمد لله
رب العالمين.

المبحث السادس

نظرات في إجابيات تحديد المهور

ليس يخفى على المتتبع أن أمر المغالاة في المهور قد جَرَّ وبالأوَّخيماً على مجتمعاتنا الإسلامية، وجعل الفتاة تظهر كأنها سلعةٌ، تقدم لمن يدفع ثمناً أكبر فيها، وأضعف عاملاً مهماً من عوامل السعادة والاستقرار، وهو النظر إلى صفات الخاطب، هل هو كفء لهذه الفتاة أم غير كفء؟ وهل فيه من الدين والأخلاق الكريمة ما يصون عفاف ابنتهم، ويجزها عن المحرمات والموبقات أم لا؟

وأصبح هذا السلوك وهذه المغالاة سبباً لعنوسة كثير من الفتيات.

وهذا السلوك مخالف لما حرص عليه الشرع الشريف من الاستقرار النفسي والاجتماعي بإتاحة فرص الزواج لأكبر عدد من الرجال والنساء ليستمتع كلُّ بالحلال الطيب، وتستمر الحياة استمراراً مرضياً، ولا تشيع الفاحشة بين الناس، ولذلك كره المغالاة في المهور، وأخبر بأنه إذا كان كذلك ورضيت به الزوجة كان ذلك من يمن المرأة، وكان الزواج مباركاً وميسوراً، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها»^(١).

ولذلك فإن اتخاذ أولياء الأمور الترتيب التي تساعد على تيسير الزواج أمر لا غرابة فيه.

١- سبق تخريجه (ص: ٢٩).

فوائد تحديد المهور

وعلى ما تقدم يتضح أن لتحديد المهر أسبابه المقبولة شرعاً وعرفاً، وهي كثيرة وتختلف باختلاف منهجية وتفكير كل فرد على حسب مقدوره، وبالتأمل والنظر في شأن تحديد المهور مع مغالاة الناس فيه نجده يشتمل على فوائد كثيرة، منها: أن فيه :-

١ - طاعة الله ورسوله وولي الأمر.

٢ - تيسير الزواج.

٣ - تكاثر النسل بطريقة شرعية.

٤ - خلو المجتمع من العناصر الفاسدة

ومن الفساد.

٥ - حفظ كيان الأسرة والعمران بنسل شرعي.

٦ - تحصين الفروج وعض البصر.

٧ - الحد من زواج الأجنبية اللاتي يأتين

بعادات وتقاليد لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدنا.

٨ - الحد من ظاهرة العنوسة التي تعاني منها بناتنا

وأخواتنا.

٩ - تحصين فتياتنا اللاتي هن أمانة في أعناقنا.

أخطاء عدم التحديد

إن لعدم التحديد مضاراً كثيرة، منها:

١ - قلة الزواج، لأن الغلو في المهر يكلف

الرجال ما لا طاقة لهم به من تراكم الديون.

٢ - قلة الزواج تؤدي إلى انتشار

الفساد بين الرجال والنساء وبين الرجال

أنفسهم وبين النساء أنفسهن فتكثر الفواحش

بسبب ذلك.

٣ - وجود شيء من هذه المفاسد في

شخص ما يجعله عضواً أشللاً لا يُتَّفَعُ به في مجال

البناء السليم دينياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً

واقتصادياً وعسكرياً وصناعياً وغير ذلك من

الأمر التي تنفع دنيا وأخرى.

٤ - المجتمع الذي تنتشر فيه هذه المفاسد

مجتمع غير مترابط.

٥ - اتجاه الشباب نحو الزواج من أجنبيات،

مما يترتب عليه آثارٌ سلبية مباشرة على الأبناء من

حيث اللغة والدين والتفكك الأسري وعدم تقبل

المجتمع لهن لاختلاف عاداتهن وثقافتهن.

٦ - قد تنقلب القاعده لدينا فتقدم المرأة على

خطبة الرجل في المستقبل القريب، وقد تتكفل

بمصاريف الزواج، وهذا الأمر مغاير لعادة

المسلمين.

٧ - من النتائج السيئة لعدم التحديد أن

الآباء قد يمنعون الأكفاء لأنهم لا يستطيعون دفع

مهر كثير ويزوجون غير الأكفاء لأنهم يدفعون ما يرضي الآباء من المهر.

إذا علم ما سبق من المصالح المترتبة على التحديد والمفاسد الناشئة عن عدم التحديد، فإن من القواعد المقررة في الشريعة: أن المصالح إذا تعارضت قُدِّمَ أرجحها، وأن المفاسد إذا لم يمكن تركها كلها وجب ترك أعظمها ضرراً ولو بارتكاب أقلها ضرراً، وإذا تعارضت المصالح والمفاسد قدم الراجحُ منها، وإذا تساوت في نظر المجتهد فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وبالتالي فإن التحديد للمهر أمر شرعي تترتب عليه مصالح عدة وتدرأ به مفاسد عدة، فكان مما يجب اتباعه، وتحذر مخالفته. والله تعالى أعلم.

هل تحديد المهر علاج واقعي ناجح ؟ وان لم يكن فما العلاج ؟

قد يقال: إن تحديد المهور ليس بعلاج عملي
ناجح في دفع مغالاة الناس فيها لأمر:

أحدها: أن الناس أقبلوا على التقليد، فينظر
الضعيف منهم للقوي والفقير للغني، فإذا وجدوا
الوجهاء والأغنياء غلوا في مهور بناتهم أو من
يتزوجونهن مجاملة أو إكراماً أو فخراً قلدهم في
ذلك.

الثاني: أن النقود اليوم قد هبطت قيمتها
نتيجة لعدة عوامل فالشيء الذي يساوي مائة
درهم سابقاً - مثلاً - يساوي اليوم عشرين ألفاً

تقريباً، فإذا قيست على المهور سابقاً فقد لا تعتبر مغالاة فيها، وربما تعلق أولياء البنات بهذا وادعوا أن ما يعطى للبت غير كافٍ لتلبية كل ما تحتاجه من الأثاث والملابس وغيرها.

الثالث: الإبقاء على النكاح والتخلُّص منه بيد الزوج، فإذا حددت المهور بمبلغ قليل فربما يسهل على الزوج أمر الطلاق ويكثر منه، وهذا مما لا يتفق مع مقاصد الشريعة في النكاح من الاستقرار وطمأنينة النفس وبناء الأسرة.

وقد يقال: إن العلاج ممكن بدون تحديد، وذلك بما يأتي:

(أ) توعية الناس من خلال وسائل الإعلام، وذلك عن طريق تخصيص برامج خاصة حول

المغالاة بالمهور، وإصدار كتيبات أو منشورات
حول الآثار السلبية الناجمة عن المغالاة بالمهور
ويتم توزيعها على الآباء والخطباء في الجوامع
والمجامع المناسبة، ويركز على تحذير الأولياء من
العَـضـلِ ويرغب الناس في الاصطلاح فيما بينهم
على مهر معين، وذلك بأن يتفق أهل كل بلد أو
كل قبيلة على مقدار معين.

(ب) منع الناس من الإسراف في
مراسم الزواج، حيث يتم الزواج في المنازل بدل
الفنادق.

(ج) التطبيق العملي من الطبقة الواعية من
الناس بأن يزوجوا مولياتهم من أكفاء ويقتنعوا بما
تيسر.

المبحث السابع دور صندوق الزواج في تفعيل الزواج

اعترافاً منا بالجميل لذويه وبالعطاء لباذليه،
كان لزاماً علينا أن ننظر إلى أولئك الرجال الذين
شكروا عن ساعد الجد والاجتهاد بتفعيل دور
مؤسسة (صندوق الزواج) بعد إصدار قانون
إنشائها في عام ١٩٩٢ م.

وهنا أحب أن أشيد بجهود وإنجازات
مؤسسة (صندوق الزواج) وأوضح قبل كل
شيء مسألة لعلها غائبة عن أناس وحاضرة عند
آخرين، حيث إن المؤسسات العاملة منها ما يمضي
في تطوره على حسب عمره الزمني، ومنها ما يتقدم

بأقل من المستوى المفترض أن يكون عليه، ومنها ما يسبق أيامه وَيَكْبُرُ قبل يومه ويقدم أكثر من عمره ويخطط إلى أبعد مدى يمكنه الوصول إليه.

ولا أبالغ إن قلت: إن مؤسسة (صندوق الزواج) حملت المميزات السابق ذكرها، فهي مؤسسة وليدة ولكن الناظر إلى أعمالها خلال السنوات الماضية يجد أن من كان على رأسها مخلص النية صافي السريرة غيوراً على وطنه ومواطنيه، والغيرةُ من الصفات المحمودة؛ وإن الله غيور وغيرته أن تؤتى محارمه.

وكل ما تقدم ما هو إلا قراءة في أفكار مؤسس الدولة ومرجعها في حل قضايا الوطن والمواطن، وهو سيدي صاحب السمو الشيخ/

زايد بن سلطان آل نهيان _ رحمه الله تعالى.

وما مؤسسة (صندوق الزواج) إلا إحدى
لبنات البناء لمحيط الأسرة الذي هو سياج الوطن،
وحماية الدار أو منبت الأرض.

إذن لا عجب إذا قلنا إن القائمين على مؤسسة
(صندوق الزواج) تميزوا بنوعية العطاء وكفاءة
العمل، لأنهم وضعوا توصيات رئيس الدولة
نُصِبَ أعينهم وبرمجوا خطط تنفيذه، وآتت أكلها
قبل غيرها وعم نفعها القاصي والداني من أبناء
الوطن، وأنبت في كل فلاة غصونها المثمرة بالبنين
والبنات. وهذا الدور الذي قامت به هذه المؤسسة
لا يخفى على كل إنسان، ولقد وصل صوت هذا
الجهد كل الدول العربية والإسلامية حتى كَرَّمَ

رجال هذه المؤسسة من قبل المنظمات العالمية.

وبعد هذه الجولة أرجو أن ينظر إلى تلك الإحصائيات السنوية الصادرة من إدارة صندوق الزواج ليعلم مدى الجهد المبذول، وأن ينظر إليها بعين الغبطة على هذه الجهود المبذولة، وكذا لكل من ساهم أو قدم خدماته لأبناء الوطن الغالي الذين هم ثروته ومستقبله، فالشكر موصول لهم فيما يقدمون من خدمات للوطن والمواطن، وما يقدمونه من مثال طيب يحتذى به في جميع مجتمعات المسلمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

الخاتمة

بالحمد لله نبتدى وبالحمد نختم، ونصلي
ونسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الفاتح
لما أُغْلِقَ والخاتم لما سَبَقَ،

وبعد:

فقد تنقلنا بين دفتي هذا المؤلف الذي دار
الحديث فيه عن المهر بين الشريعة والعادات، وحاولنا
الوصول إلى تفنيد هذا الموضوع، ولكن يبقى التقصير
هو طبع البشر.

وإن الهدف من إعادة طباعة هذا الكتاب هو
نشر الثقافة الدينية للشباب المقبلين على الزواج،
وشرح لمقاصد الشريعة الإسلامية للأباء ليتعرفوا
على مضمون الشريعة في مسألة المهور وتكاليف
الزواج، لأخذ العبرة من خلال ما جاء في كتاب الله

تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما عمل به صحابته، وما كان عليه سلفنا الصالح في قضية المهور، وتكاليف الزواج، التي شغلت شباب الأمة ومنعتهم من استكمال مسيرة حياتهم بالاقتران بزوجاتهم؛ نتيجة قلة الوعي بالأمور الشريعة، والجري خلف الموضة المستحدثة التي عطلت مصالح الأمة في شبابها، وجعلت مرحلة الشباب تمر دون زواج، مما يؤثر في مسيرة بناء الأسرة، وتبقى النساء قابعات في البيوت دون زواج. فهذا الحال يحرك الصمم ويوقظ الضمائر، وليس الحل إلا في المحافظة على قيمنا باتباع ديننا الحنيف، وحماية المجتمع وخاصة الشباب من الأبناء والبنات لتكوين الأسرة الصالحة بأقل التكاليف، ومحاربة المغالاة في المهور المدمرة للأسرة، وهي في تكوينها الأول ونواتها الصغيرة.

ويمكن أن نخلص من هذا البحث ببعض
الفوائد والتنبيهات، فمنها:

- ١- أن الإسلام دعا إلى تكوين الأسرة المسلمة
الصالحة المبنية على المودة والرحمة .
- ٢- أن المهر ليس ثمناً للمرأة، ولكنه مكرمة
واجبة ورمز تكريم ورغبة وتقدير .
- ٣- أن المهر حق للمرأة وحدها فلها مطلق
التصرف فيه بالمعروف إذا كانت رشيدة، أهلاً
للتصرف .
- ٤- أن المغالاة في المهور والإثقال في شروط
الزواج وتكاليفه سبب في العزوف عن الزواج،
وبالتالي قلة التحصن ومزيد من العنوسة، ومزيد
من المشاكل الأخلاقية والاجتماعية .

٥- أن تحكيم العادات والتقاليد البعيدة عن
الشرع تقويض لنظام المجتمع، وبعد عن طريق
سعادته وأمنه.

٦- أن النصوص القرآنية لم تحدد المقدار الواجب
في المهر تيسيراً على الناس ومراعاة لأحوالهم .
٧- أن السنة الشريفة دعت إلى التيسير في المهور،
وجعلت ذلك من يمن المرأة ومن مؤشرات بركة
النكاح .

٨- كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم
لزوجاته أو لبناته صداقاً يسيراً، لا يزيد على ٥٠٠
درهم من الفضة، أي : ٥, ١٤٨٧ جراماً من
الفضة على تقدير الجمهور .

٩- سيرة السلف الصالح على فقرهم أو يسارهم

غنية بأمثلة الحياة الطيبة الحاصلة مع الاقتصاد في أمر المعيشة وأمر الصداق، وأقرب مثال منها زواج السيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

١٠ - عدم صحة القصة المشتهرة من مناقشة المرأة لعمر بن الخطاب ومراجعتة في شأن دعوته لعدم المبالغة في المهور، وأنه بذلك يمنع ما أعطى الله للنساء من تعظيم المهور ورجوع عمر عن ذلك .

١١ - أن العاقل من يعرف أن المال وإن كان عماداً من أعمدة الحياة إلا إنه ليس هو السبب في السعادة، وإنما هو ضرورة من ضرورات الحياة، والسعادة إنما تكون بطاعة الله وبالقناعة والرضا .

١٢- أن أهلينا قبل ثورة النفط وقبل دخول
واتساع مرافق الحياة الحديثة كانوا يعيشون حياة
سعيدة راضية على بساطة حالهم .

١٣- أن هنالك أمثلة إيجابية كثيرة من الشباب
أحسنوا اختيار زوجاتهم واقتصدوا في عيشتهم ولم
يحملوا أنفسهم مالا يطيقون، عاشوا حياة ناجحة،
فهؤلاء ينبغي أن يكونوا محل الأسوة من باقي
الشباب والشابات .

١٤- أن دولتنا دولة الإمارات الحبيبة لم تقصر
في رعاية الشباب وتمهيد الطريق لهم وإعانتهم
على بناء الأسرة ، بما طبقته من قوانين تضبط هذه
العملية، وبما أنشأتها من هيئات تعينهم من الناحية
المادية .

١٥- أن تحديد الدولة للسقف الأعلى للمهر
له أسبابه المقبولة شرعاً، وأنه من باب رعاية
المصالح.

١٦- أن طاعة ولي الأمر في شأن تحديد السقف
الأعلى للمهور واجبة، ومخالفتها يؤدي إلى زيادة
مسألة إعاقة وتعقيد الزواج .

وأخيراً أسأل الله عز وجل أن يوفق الجميع
لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل هذا العمل دعوة مقبولة
في سبيل تيسير أمر زواج أبنائنا وبناتنا .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين

والحمد لله رب العالمين

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أحكام الزواج ، للدكتور عبد الرحمن الصابوني .
- ٢- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، طبعة دار الشعب ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣- تفسير المراغي ، للشيخ أحمد مصطفى المراغي ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٥ ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م .
- ٤- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد عوامة ، طبعة دار ابن حزم ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٥- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني ، بعناية عبد الله هاشم اليماني المدني ، المدينة المنورة ، بدون تاريخ .
- ٦- تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لابن الأثير ،
مصورة دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ،
١٩٨٣ م .

٨- الجامع الكبير للترمذي (السنن) ، تحقيق الدكتور
بشار عواد معروف ، طبعة دار الغرب الإسلامي ،
ط ١ ، ١٩٩٦ م .

٩- حاشية البجيرمي على الخطيب ، للشيخ سليمان بن
محمد بن عمر البجيرمي الشافعي ، طبعة دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٦٦ م .

١٠- الزواج الإسلامي المبكر ، لمحمد علي الصابوني .

١١- السنن ، للإمام أبي داود السجستاني ، ت. محمد
عوامة ، طبعة مؤسسة الريان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ،
١٩٩٨ م .

١٢- السنن الكبرى للبيهقي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ،
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣- السنن ، للإمام أبي عبد الرحمن النسائي ، بشرح
الحافظ جلال الدين السيوطي ، بعناية عبد الفتاح أبي

غدة ، طبعة دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط ٤ ،
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

١٤- السنن ، للإمام ابن ماجه القزويني ، تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ،
القاهرة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٥- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ، بإشراف شعيب
الأرنؤوط وحسين أسد ، طبعة مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط ٩ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

١٦- الشرح الصغير على أقرب المسالك ، لأبي البركات
أحمد بن محمد الدرديري ، تخريج وفهرست الدكتور
مصطفى وصفي ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .

١٧- شرح منتهى الإرادات ، لمنصور بن يونس البهوتي ،
طبعة عالم الكتب - بيروت ، ط ١ سنة ١٤١٤ هـ -
١٩٩٣ م .

١٨- شعب الإيمان ، للبيهقي ، تحقيق أبي هاجر محمد
السعيد بسيوني ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ،
ط ١ ، هـ ١٤١٠ - ١٩٩٠ م .

- ١٩- صحيح ابن حبان ، بترتيب الأمير علاء الدين علي ابن بلبان ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢٠- صحيح البخاري ، ضبط وتعليق د. مصطفى ديب البغا ، طبعة دار ابن كثير ، دمشق ، ط ٥ ، سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢١- صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق الشيخ مأمون خليل شيحا ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٢٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٣- العلاقات الأسرية في الإسلام ، للدكتور محمد عبد السلام .
- ٢٤- العناية شرح الهداية للإمام أكمل الدين البابرتي ، على هامش فتح القدير للكمال ابن الهمام ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .

- ٢٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، نشر دار الريان للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٦- فتح القدير ، للكمال ابن الهمام ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢٧- كشف القناع عن متن الإقناع ، للبهوتي ، مراجعة وتعليق هلال مصيلحي هلال ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- ٢٨- المبدع في شرح المقنع ، لابن مفلح الحنبلي ، طبعة المكتب الإسلامي ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٢٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- ٣٠- مجموع الفتاوى ، لأحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصي النجدي .
- ٣١- مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود .

- ٣٢- مختصر سنن أبي داود ، للحافظ المنذري ، طبعة دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق محمد حامد الفقي ، بدون تاريخ .
- ٣٣- المستدرک علی الصحیحین ، للحاکم النیسابوری ، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، ١٣٣٤ هـ، نشر دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٤- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، طبعة مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، مصورة عن الطبعة الميمنية .
- ٣٥- المصباح المنير للفيومي .
- ٣٦- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبعة المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٧- المعجم الأوسط للطبراني ، سليمان بن أحمد ، تحقيق طارق عوض الله ، وغيره ، طبعة دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٣٨- المعجم الصغير ، للطبراني ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

- ٣٩- المعجم الكبير ، للطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٠- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة . نشر دار الدعوة استانبول تركيا .
- ٤١- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للخطيب الشربيني ، طبعة دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ٤٢- المغني ، لابن قدامة المقدسي ، ت ٦٢٠ ، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو ، وغيره ، طبعة هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- ٤٣- المقاصد الحسنة ، للسخاوي ، بتعليق الشيخ عبد الله ابن الصديق الغماري ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- ٤٤- المكايل والموازن الشرعية ، للدكتور علي جمعة محمد ، نشر القدس للإعلان والنشر ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .

٤٥- منتخب من كتاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، لمحمد بن الحسن بن زبالة ، رواية الزبير ابن بكار، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، طبعة الجامعة الإسلامية ، المدينة المنور ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٦- نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية للزيلعي ، تحقيق محمد عوامة .

٤٧- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق محمود الطناحي وغيره ، نشر المكتبة العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

فهرس الموضوعات

٥ افتتاحية	١-
٧ تقديم	٢-
١١ إهداء	٣-
١٣ مواضيع البحث	٤-
١٥ مقدمة	٥-
المبحث الأول		
٢١	المهر	٦-
٢٤ تعريف المهر لغة وشرعاً	٧-
٢٨ حد المهر	٨-
٣٦ لمن المهر؟	٩-
٤١ مهر الزوجة من الحقوق المتعلقة بتركة الزوج	١٠-
المبحث الثاني		
السنة الفعلية والقولية فيما يتعلق بالمهور		
٤٥ أولاً: السنة الفعلية	١١-
٤٨ ثانياً: السنة القولية	١٢-
المبحث الثالث		
٥١ حال السلف في الصداق	١٤-

المبحث الرابع	
٥٥	مناقشة اعتراض المرأة لعمر في خطبة لعمر.....
المبحث الخامس	
٦٣	المهر بين الشريعة والعادات
٦٧	أولاً: التخطيط على حسب الميزانية المتاحة.....
٦٩	ثانياً: من الأمثلة الإيجابية.....
٧٣	ثالثاً: تدخل ولي الأمر في شأن المهور.....
٨١	رابعاً: معرفة حقوق الزوجية وترتيبات المعيشة....
٨٣	خامساً: الزوجة الصالحة.....
المبحث السادس	
٨٧	نظرات في إيجابيات تحديد المهور
٨٩	فوائد تحديد المهور.....
٩١	أخطاء عدم التحديد.....
٩٤	هل تحديد المهر علاج واقعي ناجح، وإن لم يكن فما العلاج؟.....
المبحث السابع	
٩٧	دور صندوق الزواج في تفعيل الزواج
١٠١	الخاتمة.....
١٠٩	فهرس المصادر والمراجع.....
١١٧	فهرس الموضوعات.....

قَالَ ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ آتَقِيَ اللَّهَ وَلَا تَطِيعُ الْكٰفِرِينَ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴿

قَالَ تَعَالَى: